

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٨

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١  
بشأن الغرف التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين  
المتمثلة له ؛وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛  
وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٩  
لسنة ١٩٥١ السالف الذكر النص الآتي :"مادة ٤ - يعين وزير الاقتصاد والتجارة نصف العدد المقرر من  
الأعضاء لكل غرفة ، ويختار النصف الثاني بطريق الانتخاب السري  
العام .واستثناء من حكم المادة ٧ يجوز أن يكون من بين الأعضاء المعينين  
عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات التعاونية ، ويكون تعيينهم  
بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل " .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم  
المصرى من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ ( ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٨

باستثناء وزارة الصناعة من أحكام المادة (١٥) من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ميزانية وزارة الصناعة للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين  
المتمثلة له ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة (١٥) من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ المشار إليه يجوز لوزير الصناعة نقل موظفي مصلحة المناجم  
والوقود والأبحاث الجيولوجية والتعدينية المعينين على درجات الباب الثالث  
في الكادرين الفني العالي والمتوسط بعد ١/٧/١٩٥٢، بزيادة الإنتاج القومي  
وبإباحة التبرول ونقل درجاتهم إلى الباب الأول، بزيادة وزارة الصناعة  
في السنوات المالية ١٩٥٦/١٩٥٧، ١٩٥٧/١٩٥٨، ١٩٥٨/١٩٥٩،  
إلى هذه الدرجات مع ضم المدة التي قضوها على درجات الباب الثالث  
إلى خدمتهم .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم  
المصرى من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ ( ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٨

في شأن تعيين ممثلي الوزارات بالإقليم المصرى في المجالس  
والمجالس والهيئات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز للوزير عند الاقتضاء أن ينيب عن ممثلي الوزارة غيرهم  
من موظفي الوزارة الذين لا تقل درجاتهم عن الدرجة الأولى في تمثيل  
الوزارة في المجالس والمجالس والهيئات التي نصت للقوانين والقرارات  
الجمهورية على تعيين ممثل للوزارة فيها سواء بالوطنية أو بالأسم .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم  
مصر من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ ( ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ )

جمال عبد الناصر